للحكومة أن تسترد ما صرف للموظف بغير وجه حق بطريق إجراء الخصم من مرتبه دون

حاجة لسند تنفيذي

النص في المادة 20 من القانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية على أن "لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة للموظف بأية صفة كانت إلا وفاء لنفقة محكوم بها من القضاء أو لأداء ما يكون مطلوباً للحكومة من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف له بغير وجه حق" يدل على أن للحكومة أن تسترد ما صرف للموظف بغير وجه حق بطريق إجراء الخصم من مرتبه دون حاجة لسند تنفيذي. لما كان ذلك، وكانت المبالغ التي قامت الجهة الإدارية (المطعون ضدها) بخصمها من مرتب الطاعن هي نفقات بعثته التي صرفت له وأصبحت تحت يده بدون وجه حق بسبب إخلاله بشروط البعثة وقيام الجهة الموفدة بسحب البعثة بموجب قرار لم يطعن عليه بالإلغاء من الطاعن فإن طلبه بإلغاء الخصم ورد ما سبق خصمه لعدم حصول الجهة الإدارية على سند تنفيذي بما هو مستحق لها يكون -لما سلف بيانه- على غير أساس. وإذ التزم الحكم المطعون فيه- في قضائه برفض الدعوى- هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون.

(الطعن 97/453 إداري جلسة 1997/10/13)